



مؤسسة ضمان الودائع

الخطة الإستراتيجية

2028 - 2024

نريده مستقبلاً عنوانه التميز، وجوهره الإبداع،
مستقبلاً منفتحاً على التغيير والتطور، يستوعب
الأفكار الجديدة، ويحتضن التنوع، ويوسع قاعدة
قواسمنا المشتركة، لنبقى رمزاً للتسامح والإيثار،
فهذه هي القيم التي جذرها الأردن، وظل بها
أنموذجاً في التقدم والانفتاح والاعتدال والأصالة.

وتحقيق تلك الرؤية يتطلب منا جهوداً مكثفة تبني
على مواطن قوتنا، وتعالج كل نقاط الضعف في
التخطيط والتنفيذ.

يجب أن نرفع سوية الأداء في مختلف القطاعات،
وأن نوفر لكل الأردنيين الفرص والخدمات التي
يستحقونها.



رسالة جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

رؤية التحديث الاقتصادي 2033م

1	كلمة رئيس مجلس الإدارة
2	كلمة المدير العام
3	مقدمة
5	إضاءة على إنجازات المؤسسة وتطلعاتها المستقبلية
6	تحليل البيئة الخارجية والداخلية
8	أصحاب المصالح (Stakeholders)
10	رؤيتنا ورسالتنا وقيمنا الجوهرية
11	الأهداف الوطنية
11	الغايات والأهداف الاستراتيجية
12	الخطة التنفيذية للوحدات التنظيمية
18	إدارة المخاطر
18	متابعة تنفيذ الخطة



بسم الله الرحمن الرحيم
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يسرني أن أضع بين أيديكم الخطة الاستراتيجية لمؤسسة ضمان الودائع للأعوام 2024-2028، التزاماً بحماية مصالح المودعين، وتعزيز الاستقرار المالي في المملكة. يأتي إعداد هذه الخطة مواكبةً للتطورات المصرفية التي تتطلب وجود استراتيجية مؤسسية، تمكن المؤسسة كركنٍ أساسيٍّ من أركان شبكة الحماية المصرفية من استشراف المستقبل، وتحقيق رسالتها المتمثلة بحماية المودعين لدى البنوك، وتشجيع الادخار، وتعزيز الثقة بالنظام المصرفي، والمساهمة في الحفاظ على الاستقرار المصرفي والمالي في المملكة.

واستمراراً لجهود المؤسسة في تأمين الحماية لغالبية المودعين لدى البنوك، ومن منطلق تعزيز التنسيق والتعاون بين الأطراف المكونة لشبكة الحماية المصرفية في المملكة، تم انشاء لجنة استشارية دائمة من الجهات الرئيسية المعنية بإدارة الأزمات المصرفية، وتشمل كل من البنك المركزي، ووزارة المالية، ومؤسسة ضمان الودائع، تحت مسمى «لجنة إدارة الأزمات المصرفية».

وفي الختام، لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الزملاء أعضاء مجلس الإدارة الكرام، وجميع العاملين في مؤسسة ضمان الودائع، على جهودهم المبذولة في تطوير عمل المؤسسة وتوفير التخطيط الاستراتيجي السليم، مستنيرين بحكمة وتوجيهات صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني ابن الحسين حفظه الله ورعاه وسدد على طريق الخير خطاه.

رئيس مجلس الإدارة

معالي الدكتور عادل الشركس

وقد تزامن إعداد هذه الخطة مع إطلاق رؤية التحديث الاقتصادي للمملكة 2023-2033، والتي تُعتبر ركيزة أساسية ضمن مسار الإصلاح الشامل الذي ينادي به صاحب الجلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين، حفظه الله ورعاه، والبرنامج التنفيذي الخاص للرؤية للأعوام 2023-2025، إذ تعكس هذه الخطة مساهمة المؤسسة بتحقيق الأهداف الاقتصادية الوطنية، والتي تسعى من خلالها إلى تعزيز دورها في الحفاظ على الاستقرار المالي، وتطوير القطاع المصرفي، مما يساهم في دعم النمو الاقتصادي.

ومن هنا، فقد حددت المؤسسة رؤيتها المتمثلة بأن تكون المؤسسة قائدة في التحول الرقمي في مجال ضمان الودائع على الصعيدين الإقليمي والدولي، كما حددت غايتها وأهدافها الاستراتيجية التي ستعمل على تحقيقها خلال هذه الفترة، إذ تمكنت المؤسسة من إعداد خطة استراتيجية متكاملة تعزز نقاط القوة، وتواجه نقاط الضعف في ضوء الفرص والتحديات المحيطة.



بسم الله الرحمن الرحيم
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

انطلاقاً من رؤية جلاله الملك عبد الله الثاني ابن الحسين في التحديث الاقتصادي والنهوض بالاقتصاد الوطني، رسمت المؤسسة خطتها الاستراتيجية للأعوام 2024-2028 للنهوض بالمصلحة العامة وتحقيقاً لرؤيتها المستقبلية والمتمثلة بأن تكون قائدة في التحول الرقمي في مجال ضمان الودائع على الصعيد الإقليمي والدولي، لتساهم بذلك في زيادة الثقة بالجهاز المصرفي ولتشجيع الادخار وتساهم في الحفاظ على الاستقرار المصرفي والمالي في المملكة.

وقد كان للأزمات المالية والعالمية في السنوات الأخيرة دوراً لنضوج أنظمة ضمان الودائع لتوطيد أركان الاستقرار المالي ورسوخ القناعة حول أهمية ضمان الودائع في تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية الكلية، والتي من أهمها تطوير المنافسة الكفوة بين مؤسسات الجهاز المصرفي وتخفيف العبء عن المال العام للتعامل مع حالات التعثر المصرفي وما يفضي إليه ذلك من تعزيز الثقة في الجهاز المصرفي.

واعتمدت المؤسسة منهج المشاركة الواسعة في التخطيط الاستراتيجي مع كافة العاملين في المؤسسة، مستندةً إلى نتائج تحليل البيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة المتضمن أبرز نقاط القوة وفرص التحسين ونقاط الضعف والتهديدات التي تواجهها، وتم مناقشة تطلعات المؤسسة المستقبلية لتحقيقها في إطار متناسق مع الأهداف الوطنية والمؤسسية والاستراتيجية للمؤسسة، حيث تم ترجمة ذلك ضمن خطط العمل الخاصة بدوائر ووحدات المؤسسة. ولضمان تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة فقد تم وضع أهداف تشغيلية لكي تضمن تحقيقها، كما وتم تحديد مؤشرات أداء لقياس مدى تحقيق الأهداف التشغيلية بالإضافة إلى تحديد المخاطر الخاصة بعمليات المؤسسة، وتتم عمليات المراجعة والتقييم لمستوى الإنجاز لمعالجة

أي انحرافات قد تحصل، وذلك ضمن منهجية المتابعة والتقييم.

وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف بكفاءة ومرونة ستعمل المؤسسة على رفع مستوى جودة عملياتها وتعزيز ثقافة الابتكار لديها، كما ستسعى لتعزيز القدرات البشرية لديها والتي تعد ركناً أساسياً لتميز المؤسسة.

وفي الختام، يطيب لي بأن أتقدم ببالغ الشكر والتقدير لمعالي رئيس مجلس الإدارة والسادة أعضاء المجلس الكرام لدعمهم المتواصل وتوجيهاتهم القيمة لمسيرة المؤسسة، وإلى كافة الزميلات والزملاء العاملين فيها على جهودهم الحثيثة في تطوير عمل المؤسسة والمساهمة في رسم خارطة طريق لتحقيق أهداف المؤسسة طويلة المدى مع الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الداخلية والخارجية، سائلاً المولى عز وجل أن يوفقنا جميعاً لخدمة الأردن العزيز في ظل حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم حفظه الله ورعاه.

المدير العام

معتر إبراهيم بربور

أنشئت مؤسسة ضمان الودائع بصدور قانونها في عام 2000م كمؤسسة عامة مستقلة مالياً وإدارياً لتعزيز شبكة الحماية المصرفية التي تضطلع بكافة أطرافها وبشكل تكاملي بمسؤولية المحافظة على الاستقرار المالي، حيث تهدف المؤسسة إلى حماية المودعين لدى البنوك بضمان ودائعهم لديها وفقاً لأحكام قانونها، وذلك تشجيعاً للاخار وتعزيزاً للثقة بالنظام المصرفي في المملكة، والمساهمة في الحفاظ على الاستقرار المصرفي والمالي في المملكة.

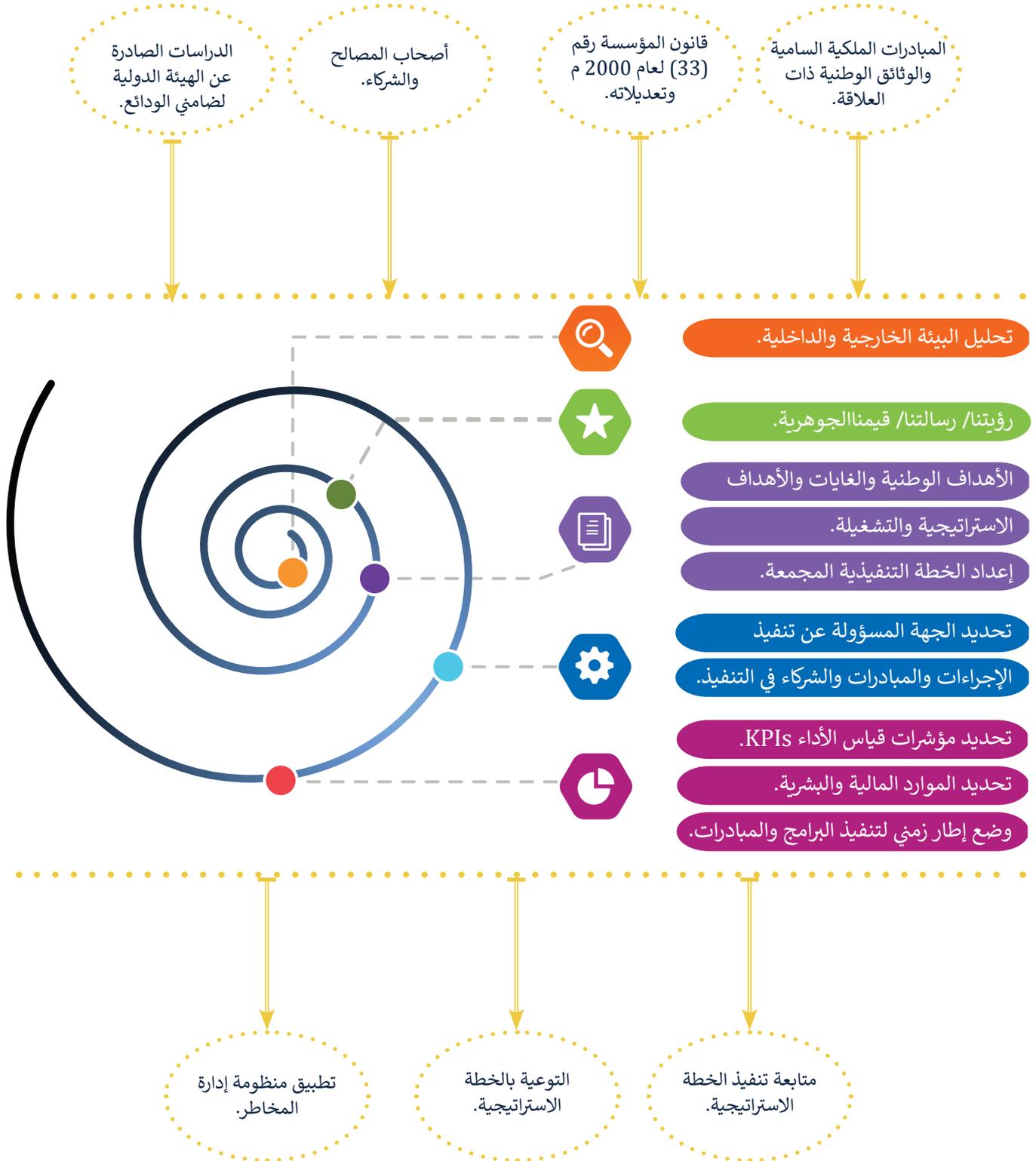
وفي عام 2019م صدر القانون المعدل لقانون المؤسسة لتنضم بذلك البنوك الإسلامية إلى مظلة الضمان في المملكة من خلال إنشاء صندوق ضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية تديره المؤسسة على أساس الوكالة بالأجر. وتقوم المؤسسة بموجب قانونها بمهمتين رئيسيتين هما: ضمان الودائع وتصفية البنوك، حيث تعتبر المؤسسة هي الضامن الوحيد والمصفي الحكمي والممثل القانوني لأي بنك يتقرر تصفيته في المملكة، وحتى تتمكن المؤسسة من القيام بالمهام المناطة بها فقد تمتعت وبموجب قانونها بصلاحيات واسعة في مجال ضمان الودائع وتصفية البنوك. وذلك بالإضافة إلى الصلاحيات الرقابية الممنوحة لها والمتمثلة بالاشتراك بفرق التفتيش مع البنك المركزي والاطلاع على الحسابات الختامية ونتائج أعمال البنوك الموجودة لدى البنك المركزي، والصلاحيات في إيجاد حلول للبنوك التي تتعرض لمشاكل ذات أثر جوهري في مراكزها المالية والتي تم منحها للمؤسسة بموجب القانون المعدل لقانونها رقم (2019/8) بحيث يجوز للمؤسسة وبموافقة البنك المركزي اتخاذ أي من الإجراءات المنصوص عليها في قانونها لمعالجة أوضاع أي بنك يواجه مشاكل ذات أثر جوهري في مركزه المالي وبشكل يضمن الحل الأقل كلفة.

وعليه انتهجت منحنى التخطيط الإستراتيجي في تسيير أعمالها ووظائفها منذ بدايات تأسيسها، حيث تميزت منهجية التخطيط الإستراتيجي في المؤسسة بتطوير وإعداد الخطة الإستراتيجية للأعوام 2024-2028 بالمشاركة الواسعة والفاعلة من قبل موظفي المؤسسة، وكان لإدارة المؤسسة دور رئيسي في دعم التخطيط الإستراتيجي وتوجيه المؤسسة نحو تحديد رؤية المؤسسة وتوجيه الغايات والأهداف الإستراتيجية. كما استند بناء الخطة إلى معايير النزاهة الوطنية والحاكمة الرشيدة ومواكبة التكنولوجيا لزيادة قدرة المؤسسة على التكيف والاستجابة للتحديات والفرص المستقبلية.

ما يميز الخطة الإستراتيجية بين أيديكم أنها انبثقت من المبادرات الملكية السامية والوثائق الوطنية ومنها وثيقة رؤية الأردن 2025 ورؤية التحديث الاقتصادي 2033، والتي تعتبر المدخل الرئيسي وحجر الأساس للخطة الإستراتيجية. وتم الاستناد إلى قانون المؤسسة رقم (33) لسنة 2000 وتعديلاته، وتحليل العوامل الرئيسية التي تشكل التحديات وتخلق الفرص بما فيها العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والبيئية والقانونية (PESTEL)، كما تم تحليل البيئة الداخلية (نقاط القوة والضعف) باستخدام نموذج s-7 McKinsey وتم عمل هذا التحليل بالتعاون ما بين دوائر ووحدات المؤسسة من خلال عقد اجتماعات مع مدراء الوحدات التنظيمية في المؤسسة، وتعميمها على الدوائر والوحدات لتجهيزها بصورة نهائية ورفع تقرير بالنتائج إلى الإدارة العليا لاعتمادها، ليتم وضع الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة وتبنيها والسعي نحو تحقيقها من خلال تنفيذ الأهداف التشغيلية المرتبطة بها.

ويمثل الشكل أدناه ملخصاً لمنهجية التخطيط الاستراتيجي في المؤسسة:

منهجية التخطيط الاستراتيجي



إضاءة على إنجازات المؤسسة وتطلعاتها المستقبلية

تميز العام 2023م بتطور المؤشرات ذات الصلة بضمان الودائع، حيث بلغت نسبة التغطية الكاملة حوالي 97.4% من إجمالي المودعين الخاضعة ودائعهم لأحكام القانون لدى البنوك الأعضاء. كما استغلت المؤسسة فرصة الارتفاع في أسعار الفوائد على الأوراق المالية الحكومية بتطبيق سياسة استثمارية فاعلة، لتحقيق عوائد بمستويات قياسية على محفظتها الاستثمارية، مما ساهم في تعزيز بناء احتياطياتها لتسجل 1178.9 مليون دينار، وتصل نسبة تغطية الاحتياطيات للودائع الخاضعة لأحكام القانون إلى 4.81% مغطياً 13.95% من بوليصة الضمان كما هو في نهاية العام 2023م. كما استمرت المؤسسة ببناء احتياطيات صندوق ضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية لتصل إلى 88.4 مليون دينار مغطياً 1% من إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون، و1.73% من بوليصة الضمان.

كما تميز العام 2023م بإنشاء لجنة استشارية دائمة من الجهات الرسمية المعنية بإدارة الأزمات المصرفية، وتشمل كل من البنك المركزي ووزارة المالية والمؤسسة تحت مسمى «لجنة إدارة الأزمات المصرفية»، بالإضافة إلى مواكبة متطلبات منظومة التطوير والتحديث لتقوم بأتمتة الأعمال التشغيلية للمؤسسة والمساهمة في بناء نظام إلكتروني للتعويض الفوري.

إضافة إلى ذلك، استمرت المؤسسة في التواصل مع الجمهور من خلال تنويع وسائل الاتصال وتعزيز العلاقة التشاركية مع البنوك الأعضاء والتي تعتبر قناة رئيسية وفاعلة للوصول إلى جمهور المودعين.

وضمن متطلبات «مأسسة إجراءات حق الحصول على المعلومة» وبهدف إنفاذ قانون ضمان حق الحصول على المعلومة رقم (47) لسنة 2007م، يتم العمل بما ورد في سياسة تصنيف وإدارة البيانات الحكومية الصادرة عن وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة، وبروتوكولات مأسسة إجراءات إنفاذ قانون ضمان حق الحصول على المعلومة الصادرة عن وزارة الثقافة.

وعلى الصعيد الإقليمي والدولي، فإن للمؤسسة دوراً ريادياً في الهيئة الدولية لضامني الودائع (IADI)، وفي تأسيس ورئاسة اللجنة الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) في الهيئة، بالإضافة إلى عضويتها في بعض لجان الهيئة والمشاركة في العديد من الفعاليات الإقليمية والدولية ذات الصلة بضمان الودائع.

وتتطلع المؤسسة إلى أن تكون أنموذجاً يحتذى به في التحول الرقمي في مجال ضمان الودائع، وإلى أن تكون طرفاً فعالاً في شبكة الحماية المصرفية لتكون شراكة تكاملية هدفها تعزيز الثقة بالنظام المصرفي، وتوطيد أسس التخطيط الاستراتيجي، والاستعداد لمواجهة الأزمات وتجنب آثارها السلبية للحفاظ على متانة وسلامة النظام المصرفي وديمومة تميزه.

تحليل البيئة الخارجية والداخلية

تحليل البيئة الداخلية

نقاط القوة	العناصر	نقاط الضعف
<ul style="list-style-type: none"> مؤسسة عامة ذات استقلال مالي وإداري أنشئت بموجب قانون. السبق في بناء نظام ضمان ودائع متكامل على مستوى الوطن العربي. المؤسسة هي الضامن الوحيد للودائع والمصفي الحكمي لأي بنك يتقرر تصفيته. تمتع المؤسسة بصلاحيات في عمليات معالجة أوضاع البنوك المتعثرة. شمول البنوك الإسلامية تحت مظلة الضمان. توفر مستوى ملائم من الاحتياطيات للبنوك التجارية. القدرة على الاقتراض لمواجهة أي عجز مالي. وجود مذكرات تفاهم بين المؤسسة والمؤسسات الأخرى ذات العلاقة. 	طبيعة عمل المؤسسة	<ul style="list-style-type: none"> بعض المواد القانونية الخاصة بضمن الودائع والتصفية لم تختبر عملياً. الحاجة إلى تكوين احتياطي ملائم لضمان ودائع البنوك الإسلامية. الحاجة إلى وجود خطط استمرارية العمل وإدارة الأزمات. الحاجة إلى تفعيل بعض بنود اتفاقية التفاهم المبرمة مع البنك المركزي الأردني. محدودية مجال استثمار أموال المؤسسة وصندوق ضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية.
<ul style="list-style-type: none"> وجود هيكل تنظيمي مرن. وجود وصف وظيفي للوظائف المدرجة. 	الهيكل التنظيمي	<ul style="list-style-type: none"> الحاجة إلى وجود منهجية محددة للقيام بمراجعة الهيكل التنظيمي والإداري للمؤسسة ضمن فترات زمنية محددة. الحاجة إلى الربط بين إستراتيجية المؤسسة والهيكل التنظيمي.
<ul style="list-style-type: none"> وجود موظفين من ذوي الخبرة والكفاءة العلمية والعملية. توفر العديد من الفرص لمشاركة موظفي المؤسسة في الدورات والتدريب المتخصص. توفر مبالغ مالية مخصصة للإنفاق على التدريب. 	الموارد البشرية	<ul style="list-style-type: none"> الحاجة إلى تطوير منهجية قياس الرضا الوظيفي. الحاجة إلى تطوير منهجية للحوافز والمكافآت. مقاومة التغيير والتحول التكنولوجي والرقمي من قبل بعض الموظفين.
<ul style="list-style-type: none"> دعم الإدارة للتخطيط الإستراتيجي. 	الإستراتيجية	<ul style="list-style-type: none"> غياب المراجعة للخطة الإستراتيجية للسنوات السابقة. الحاجة إلى ربط الخطة الإستراتيجية بموازنة المؤسسة. الحاجة إلى إيجاد مؤشرات قياس أداء للوحدات التنظيمية.

تحليل البيئة الخارجية

التحديات	العناصر	الفرص
<ul style="list-style-type: none"> الظروف السائدة في الدول المجاورة والنزاعات المحيطة وأزمات اللجوء قد تشكل ضغوطاً على الموارد الاقتصادية والاجتماعية. 	العوامل السياسية	<ul style="list-style-type: none"> الاستقرار السياسي والأمني يوفر بيئة مستقرة داخلياً. العلاقات السياسية الجيدة مع الدول على المستوى الإقليمي والدولي.
<ul style="list-style-type: none"> تواضع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي. احتمالية تصفية أي بنك أو معالجة أوضاع البنوك المتعثرة. محدودية آجال أدوات الاستثمار المتاحة في السوق. 	العوامل الاقتصادية	<ul style="list-style-type: none"> وجود بيئة اقتصادية ومصرفية مستقرة نوعاً ما. الاستقرار النقدي وثبات سعر الصرف. ارتفاع معدل الفائدة. جهاز مصرفي متطور يتمتع بالمهارة والقوة المالية.
<ul style="list-style-type: none"> التغيرات في القيم والتوجهات الاجتماعية (طريقة إدارة الأفراد لأموالهم). 	العوامل الاجتماعية	<ul style="list-style-type: none"> ارتفاع مستوى الثقافة المالية لأفراد المجتمع. معدل النمو السكاني المتزايد. الثقة في الجهاز المصرفي. وجود مبادرات تدعم الابتكار والريادة.
<ul style="list-style-type: none"> التكيف السريع مع التكنولوجيا وانعكاسه على التغييرات في أنظمة المؤسسة وتدريب الموظفين. حماية البيانات والتحديات السيبرانية. 	العوامل التكنولوجية	<ul style="list-style-type: none"> تبني الدولة الحلول الرقمية والتطوير المستمر على برامج الحكومة الإلكترونية. التكنولوجيا المالية والتعاملات الإلكترونية مثل نظام الدفع الإلكتروني. وجود المنصات الحكومية للترويج للمؤسسة. إمكانية الاستفادة من الثورة التكنولوجية والتحول الرقمي. تفضيل التعاملات المالية عبر الإنترنت أو الهواتف المحمولة من قبل الأفراد.



تحليل البيئة الداخلية

نقاط القوة	العناصر	نقاط الضعف
<ul style="list-style-type: none"> تفعيل الأسلوب التشاركي في التعديل على التعليمات والقرارات. سهولة التواصل والتفاعل مع الإدارة مما يساهم في إيجاد بيئة عمل ملهمة وفعالة. 	نمط الإدارة	<ul style="list-style-type: none"> الحاجة إلى وجود منهجيات لمساءلة المسؤولين عن تقصير الموظفين.
<ul style="list-style-type: none"> العمل حالياً على أتمتة أنظمة المؤسسة. وجود أنظمة إدارية وبنية تحتية جيدة (تكنولوجية، مادية، تشريعية). وجود موارد مالية كافية. تبنى المؤسسة لبرنامج مالي متوسط الأجل يعمل على إدارة الإيرادات والتحكم في النفقات الإدارية. وجود تدقيق داخلي في المؤسسة. إجراء تقييم لنظام الرقابة الداخلي ورفع نتائج التقييم إلى لجنة التدقيق. وجود قنوات للتعاون الوثيق مع منظمات إقليمية ودولية أخرى. التوجه لتطبيق الممارسات الفضلى في ضمان الودائع. توظيف تكنولوجيا المعلومات وتفعيل استخدام منصات التواصل الاجتماعي للوصول إلى الجمهور المستهدف. 	الأنظمة والإجراءات	<ul style="list-style-type: none"> الحاجة إلى نظام مؤتمت لدفع مبالغ الضمان (Payout System). الحاجة إلى استكمال الأدلة الإجرائية للوحدات التنظيمية. حادثة تجربة المؤسسة في إدارة المخاطر. الحاجة إلى وجود منهجية لقياس مستوى وعي الجمهور بطبيعة عمل المؤسسة. الحاجة إلى وجود إستراتيجية فعالة للتواصل والتوعية الإعلامية. الحاجة إلى وجود منهجية واضحة للدراسات والأبحاث. ارتفاع تكلفة التحول التكنولوجي والرقمي.
<ul style="list-style-type: none"> وجود تنوع في المهارات لدى الموظفين في مختلف الوحدات التنظيمية. وجود معرفة وفهم بالأنظمة والتعليمات والقوانين. 	المهارات	<ul style="list-style-type: none"> الحاجة إلى تفعيل بنك للمعلومات حول مهارات وكفاءات الموظفين والذي يعتبر جزءاً أساسياً في إدارة المعرفة في المؤسسة.
<ul style="list-style-type: none"> اهتمام المؤسسة بترسيخ القيم المؤسسية لدى الموظفين. 	القيم المشتركة	<ul style="list-style-type: none"> الحاجة إلى ترسيخ ثقافة الابتكار والتميز.

تحليل البيئة الخارجية

التحديات	العناصر	الفرص
<ul style="list-style-type: none"> المخاطر المرتبطة بالتغيرات المناخية والعوامل الطبيعية. الالتزام بالقوانين والمتطلبات التشريعية ذات التأثير الإيجابي على المجتمع والبيئة. 	العوامل البيئية	<ul style="list-style-type: none"> زيادة الوعي بالقضايا البيئية والمسؤولية الاجتماعية والاستدامة.
<ul style="list-style-type: none"> التعديلات على التشريعات المصرفية والسياسات وأثرها على تشريعات المؤسسة. من الممكن نشوء تحديات قانونية عبر الحدود للبنوك الأجنبية العاملة في المملكة من حيث ضمان الودائع. 	العوامل القانونية	<ul style="list-style-type: none"> تكاملية قانون المؤسسة مع قانون البنوك وقانون البنك المركزي الأردني. وجود تشريعات قانونية تدعم تحقيق أهداف المؤسسة.

التوجهات الاستراتيجية

- تعزيز الحاكمية والامتثال.
- تعزيز التشاركية.
- تحسين العمليات الداخلية وتعزيز الأداء المؤسسي.
- تعزيز الرقابة الداخلية.
- تعزيز آليات ضمان الودائع والتصفية ومعالجة أوضاع البنوك المتعثرة.
- الاستثمار في التكنولوجيا والتحول الرقمي.
- تعزيز الممارسات التي تشجع على الابتكار.
- تطوير مهارات وكفاءات الموظفين وتحفيزهم على الابتكار.
- تعزيز إدارة المخاطر.
- تعزيز التعاون مع المؤسسات المالية والهيئات الرقابية ذات العلاقة.

أصحاب المصالح (Stakeholders)

القطاع	إطار الشراكة			درجة الشراكة	وصف علاقة الشراكة	اصحاب المصالح (Stakeholder)					
	منظمة/هيئة	خاص	عام			دولي	إقليمي	محلي			
		✓	✓			✓	✓	رئيسي	توعية الجمهور بطبيعة عمل المؤسسة وبوجود نظام ضمان ودائع صريح ونطاق الودائع المضمونة ومكونات النظام وأهدافه للمحافظة على ثقة الجمهور.	الجمهور عامة والجمهور المستهدف	1
			✓				✓	رئيسي	ساهمت الحكومة في رأسمال المؤسسة بمبلغ مليون دينار أردني عند تأسيس المؤسسة، كما ساهمت الحكومة برأسمال صندوق ضمان الودائع لدى البنوك الاسلامية بمبلغ ١٥٠ ألف دينار أردني تعتبر من أصل مساهمتها في رأسمال المؤسسة. ويعتبر استثمار المؤسسة لأموالها في الأوراق المالية الحكومية مساهمة في أدوات التمويل الحكومية.	الحكومة	2
			✓				✓	رئيسي	تم ابرام مذكرة تفاهم بين المؤسسة والبنك المركزي، كما تم تشكيل لجنة ادارة الازمات المصرفية تتكون عضويتها من كل من البنك المركزي ووزارة المالية ومؤسسة ضمان الودائع.	أعضاء شبكة الحماية المصرفية (البنك المركزي الاردني ووزارة المالية ومؤسسة ضمان الودائع)	3
		✓	✓				✓	رئيسي	يتولى ادارة المؤسسة والاشراف عليها مجلس ادارة برئاسة محافظ البنك المركزي وعضوية أربعة اعضاء من القطاع الحكومي بما فيهم مدير عام المؤسسة وعضوين من القطاع الخاص يتم تعيينهم بقرار من مجلس الوزراء. ويتولى المجلس وضع السياسة العامة للمؤسسة وإقرار التعليمات وإصدار القرارات ذات العلاقة.	مجلس ادارة المؤسسة	4
			✓				✓	رئيسي	العاملين في المؤسسة (موظفين مصنفين، موظفين بعقود، موظفين بالمياومة)	موظفو المؤسسة	5
		✓					✓	رئيسي	ساهمت البنوك في رأسمال المؤسسة من خلال دفع رسم تأسيس محدد قانوناً بقيمة مئة ألف دينار من كل بنك، كما وتقوم المؤسسة بتحصيل رسوم الاشتراك سنوياً من البنوك الاعضاء والتي تساهم في تكوين الاحتياطي المطلوب قانوناً من المؤسسة لمواجهة التزاماتها المناطة بها قانوناً.	الجهاز المصرفي	6

منظمة / هيئة	القطاع		إطار الشراكة			درجة الشراكة	وصف علاقة الشراكة	اصحاب المصالح (Stakeholder)	
	خاص	عام	دولي	إقليمي	محلي				
✓			✓	✓		رئيسي	تعتبر المؤسسة أحد أعضاء الهيئة الدولية لضمان الودائع (IADI). كما ترتبط المؤسسة بمذكرات تفاهم مع عدد من مؤسسات ضمان الودائع الإقليمية والدولية.	الهيئة الدولية لضمان الودائع ومؤسسات ضمان الودائع الإقليمية والدولية	7
	✓	✓				رئيسي	يتم التواصل وتكوين علاقة إيجابية مع وسائل الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي بهدف تعزيز الوعي بدور المؤسسة ورسالتها.	وسائل الاعلام ومنصات التواصل الاجتماعي	8
		✓				ثانوي	التعاون والتنسيق مع المؤسسات الحكومية لتحقيق الاهداف المناطة بمهامها قانونيا.	رئاسة الوزراء، والوزارات والمؤسسات الحكومية والمستقلة	9
✓			✓	✓		ثانوي	تعزيز التعاون وزيادة المعرفة وتبادل الخبرات.	الهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية	10
	✓	✓	✓	✓		ثانوي	يعتبر الموردون ومزودو الخدمة من عناصر سلسلة القيمة للمؤسسة (Value Chain) بما يمكنها من تنفيذ مهامها بكفاءة وفاعلية.	الموردون ومزودو الخدمة	11
	✓					ثانوي	التعاون والتنسيق لبرامج التواصل المباشر (حملات التوعية الاعلامية).	المؤسسات التعليمية، غرف الصناعة، والتجارة، هيئات اجتماعية واقتصادية	12



رسالتنا

حماية المودعين لدى البنوك بضمان ودائعهم، تشجيعا
للادخار وتعزيزا للثقة بالنظام المصرفي والمساهمة في الحفاظ
على الاستقرار المصرفي والمالي في المملكة.



رؤيتنا

مؤسسة قائدة في التحول الرقمي في مجال ضمان الودائع
على الصعيد الإقليمي والدولي.



قيمنا الجوهرية

التميز: تطبيق المعايير والممارسات الدولية والتطورات
التكنولوجية وأفضل المهارات والمعارف والخبرات المتاحة.

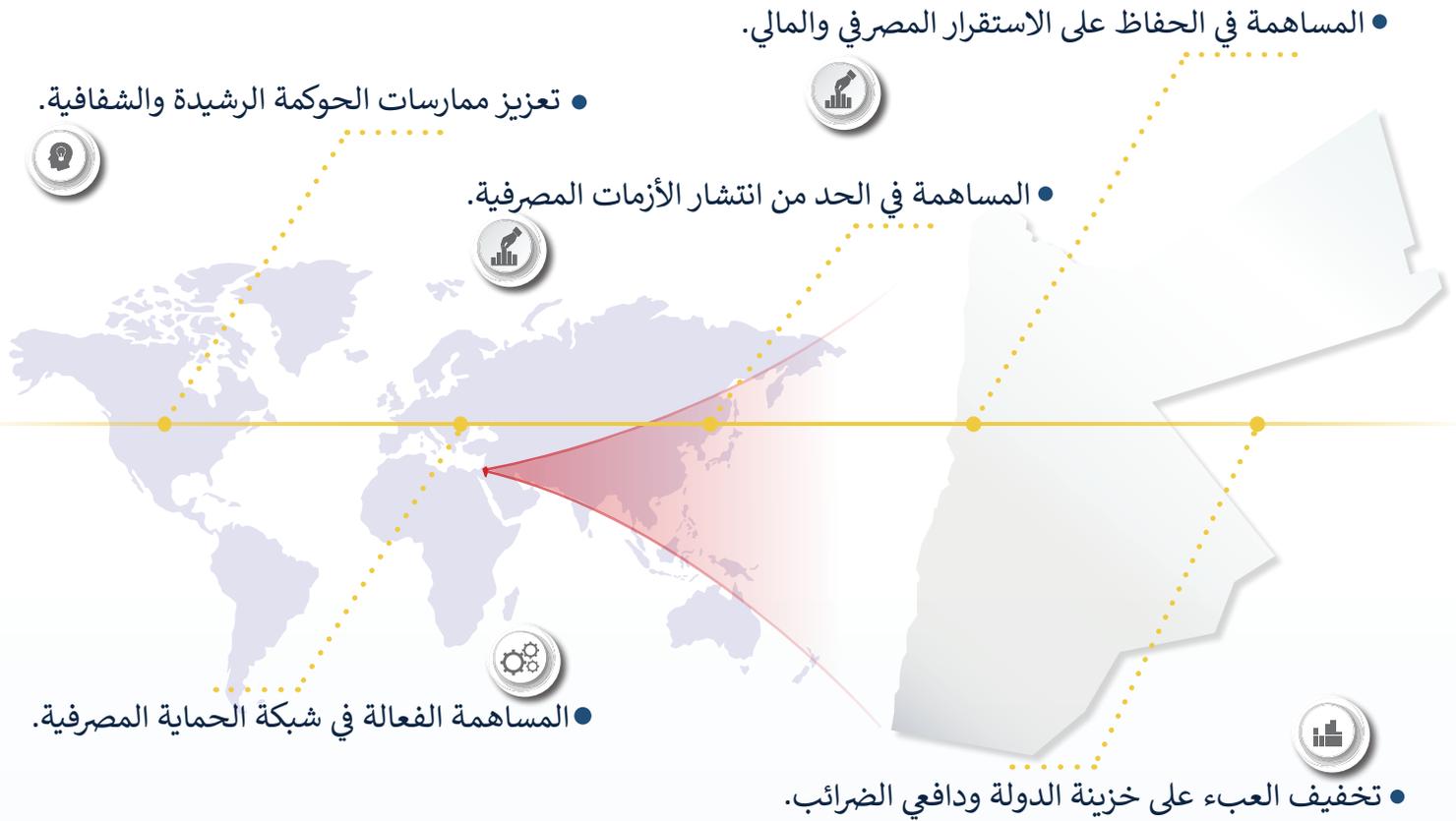
القدرة على التكيف: التقبل والاستعداد للتعامل مع
التحديات والتغيرات في البيئة المحيطة.

روح الفريق الواحد: التعاون والعمل المشترك والمحافظة
على خطوط اتصال مع الأطراف ذات العلاقة.

النزاهة: الالتزام بأعلى المعايير الأخلاقية والمهنية.

المسؤولية: الحس بالمسؤولية تجاه الأفعال والقرارات
والالتزام بأداء المهام والواجبات بكفاءة وفعالية.

الشفافية: توفير معلومات موثوقة وصحيحة وقنوات
تواصل سهلة.



الغايات والأهداف الإستراتيجية

الأهداف الاستراتيجية		الغايات الإستراتيجية
<ul style="list-style-type: none"> تعزيز ركائز الحوكمة الرشيدة. تحقيق التميز في الأداء ومواكبة الممارسات العالمية الفضلى. تعزيز التحول الرقمي والأتمتة وتحسين العمليات الداخلية. 	<ul style="list-style-type: none"> حكومية رشيدة وأداء مؤسسي فعال 	
<ul style="list-style-type: none"> تطوير نظام إدارة عمليات الضمان والتصفية ومعالجة أوضاع البنوك المتعثرة. المساهمة في إدارة الأزمات المصرفية مع أعضاء شبكة الحماية المصرفية. 	<ul style="list-style-type: none"> ودائع مضمونة ونظام مصرفي مستقر 	
<ul style="list-style-type: none"> الاستثمار الأمثل لموارد المؤسسة. تعزيز ثقافة التعلم والتحسين المستمر والابتكار داخل المؤسسة. تطوير مبادرات مستدامة ذات تأثير إيجابي على المجتمع والبيئة. 	<ul style="list-style-type: none"> ابتكار وتنمية مستدامة 	
<ul style="list-style-type: none"> توعية الجمهور بشكل مستمر بنظام ضمان الودائع في المملكة. تعزيز التعاون المحلي والدولي والجهات ذات العلاقة. 	<ul style="list-style-type: none"> تواصل فعال وشراكات إستراتيجية 	

الخطة التنفيذية للوحدات التنظيمية

تتبنى المؤسسة نهجاً شاملاً ومتكاملاً في تطبيق إدارة المخاطر من خلال تحديد احتمالات حدوث المخاطر وتطوير الإستراتيجيات للتعامل معها وتقليل تأثيرها السلبي بأقصى حد ممكن وزيادة الوعي بالمخاطر على مستوى المؤسسة، سعياً منها للحفاظ على الصورة الإيجابية للمؤسسة وتحقيق الأهداف المشتركة لتنفيذ آليات الحوكمة وإدارة المخاطر والمتمثلة في تطوير أداء المؤسسة وتقليل المخاطر وضمان الامتثال للقوانين والأنظمة والتشريعات ومراقبة الأداء بشكل مستمر. وتتضمن المخاطر المحتملة التي قد تؤثر على تحقيق الأهداف أثناء عملية التخطيط الإستراتيجي وكما هو مبين أدناه:

نوع الخطر	وصف الخطر
1	المخاطر الإستراتيجية والحوكمة
2	مخاطر السمعة
3	المخاطر المالية
4	المخاطر التشغيلية

متابعة تنفيذ الخطة الإستراتيجية

يتم دراسة وتقييم الخطة الإستراتيجية للمؤسسة واعتماد خطة محددة وموجهة من قبل لجنة الحوكمة والتشريعات لمتابعة تنفيذ الخطة الإستراتيجية ومعالجة أي انحرافات قد تحصل. وتقوم وحدة الحوكمة وإدارة المخاطر والامتثال بمتابعة تنفيذ الخطة ومراجعة التقدم في مؤشرات قياس الأداء من خلال التقارير الدورية للوحدات التنظيمية، حيث يتم مقارنة الأداء الفعلي مع الأداء المرغوب فيه والمخطط له، بهدف تحديد الانحرافات إن وجدت وتقديم تقارير بعد إجراء عملية المقارنة للجنة التي بدورها ترفعها للإدارة العليا لاتخاذ القرارات والإجراءات التصحيحية اللازمة.



www.dic.gov.jo

مؤسسة ضمان الودائع

صندوق بريد: 940420 عمان 11194 الأردن

هاتف +962 (6) 5204040 فاكس: +962 (6) 5669910

www.dic.gov.jo - dicjor@dic.gov.jo